كفاءة الاستهداف بنظام دعم الغذاء فى مصر

The Targeting Efficiency of the Food Subsidy System in Egypt

د. شيماء أحمد حنفى[1]

[1] مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (مصـر) shaimaa.hanfy2014@gmail.com

تاريخ الاستلام :2020/08/20 تاريخ القبول: 2020/10/30 تاريخ النشر: 2020/12/19

ملخص:

يعد دعم الغذاء إحدى وسائل شبكات الأمان الاجتماعى والتى تستهدف توفير الاحتياجات الغذائية للأسر الفقيرة. ويستلزم ترشيد نظام الدعم آليات محددة للاستهداف لضمان وصوله للفئات المستحقة. ولقياس كفاءة الاستهداف لنظام دعم السلع الغذائية ببطاقات السلع التموينية فى مصر تعتمد الدراسة على مؤشرات نسبة تسرب الدعم للفئات غير المستحقة ونسبة عدم التغطية للفئات المستحقة للدعم. ويتضح من الدراسة عدم دقة كفاءة استهداف الفقراء بنظام دعم الغذاء فى مصر، حيث تشير النتائج إلى عدم التغطية الكاملة للمستحقين من الفقراء لدعم الغذاء وتسرب نسبة كبيرة من هذا الدعم لغير الفقراء.

كلمات مفتاحية: الاستهداف، نظام دعم الغذاء، مصر.

تصنيفات JEL : H_{25}، H_{50}، Q_{28}.

Abstract:

Food subsidy is one of the means of social safety nets that target the nutritional needs of poor families. Rationalization of the subsidy system requires specific targeting mechanisms to ensure that it reaches the eligible groups. In order to measure the targeting efficiency of the food commodity subsidy system for the food ration cards in Egypt, the study relies on indicators of the percentage of subsidy leakage for the non-deserving groups and the non-coverage ratio for the groups that are eligible for subsidy. It has been found that the targeting of the poor is not accurate in the food subsidy system in Egypt.

as the results indicate the lack of full coverage of those deserving of the poor to be subsidized and a large percentage of this subsidy is leaked to the non-poor.

Keywords: Targeting, Food Subsidy System, Egypt.

JEL Classification Codes: H_{25}, H_{50}, Q_{28}.

المؤلف المرسل: د. شيماء أحمد حنفى ، الإيميل:shaimaa.hanfy2014@gmail.com

1. مقدمة:

شأن العديد من دول العالم، اتجهت مصر فى أواخر الثمانينات إلى البدء فى تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وانتهجت الحكومة المصرية نهج محافظ وتدريجى لخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال احتواء بند الأجور والمرتبات واصلاح نظام الدعم. وقد آلت السياسات والاجراءات المندرجة فى اطار هذا البرنامج إلى ارتفاع نسبى فى معدل النمو الاقتصادى، وبالرغم من ذلك فقد واكب هذا الارتفاع تصاعد مطرد فى معدلات الفقر والبطالة واتساع التفاوت فى توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع (Abdel-Khalek, 2001, pp. 42-44).

وتمثل الزيادة فى معدلات الفقر بصورة مطردة تحديا رئيسيا تواجهه مصر، فقد ارتفع معدل الفقر وفقا لمقياس خط الفقر القومى من 16.7% عام 2000/99 إلى 27.8% عام 2015 وإلى 32.5% عام 2018/2017، كذلك ارتفع معدل الفقر وفقا لخط الفقر المدقع من 2.9% إلى 5.3% وإلى 6.2% فى نفس الأعوام السابق ذكرها كما هو موضح بجدول (1) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو 2019). ويستلزم الحد من الفقر العمل أولا على تضمين العدالة الاجتماعية فى صنع السياسات الاقتصادية. فبالرغم من أهمية النمو الاقتصادى فى الحد من الفقر، إلا أنه يعتبر شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا. فهناك عوامل عدة لضمان فاعلية النمو فى خفض الفقر وتتضمن نمط النمو وضرورة شموله لكافة المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية ومختلف فئات السكان، بالإضافة إلى سياسات التنمية الريفية والبشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية وبرامج الحماية الاجتماعية.

وقد أعلنت الحكومة المصرية فى عام 2014 التزامها بتطبيق اصلاحات اقتصادية وهيكلية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الكلى وخفض عجز الموازنة العامة للدولة. وتتضمن أهم الاجراءات الاصلاحية إلغاء دعم الطاقة من خلال زيادات سنوية متتالية فى أسعار الكهرباء والوقود، احتواء فاتورة الأجور، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف.

وحققت هذه الاجراءات تحسن فى بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى والتى تمثلت فى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى من 2.2% عام 2014/2013 إلى 4.2% فى العام المالى 2017/2016، انخفاض فى

العجز الكلى للموازنة العامة للدولة من 12.2% من الناتج المحلى الاجمالى إلى 10.9% وانخفاض طفيف فى معدل البطالة من 13.3% إلى 11.9% خلال العامين السابق ذكرهما. هذا بالإضافة إلى ارتفاع صافى الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبى إلى 44.4 مليار دولار بنهاية أغسطس 2018 وزيادة فى فائض ميزان المدفوعات والذى بلغ 13.7 مليار دولار فى العام المالى 2017/2016.

وبالرغم من ذلك، كان لبرنامج الاصلاح الاقتصادى العديد من الآثار السلبية كان أهمها انخفاض قيمة الجنيه المصرى فقد ارتفع سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار من 7.628 فى يونيو 2016 إلى 18.107 يونيو 2017، وارتفاع فى معدل التضخم والذى بلغ 24.4% فى عام 2017/2016 مقارنة بـ 10.8% فى عام 2014/2013 (وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى، 2017/2016)، مما آل إلى اضعاف القدرة الشرائية للأسر المصرية وخاصة من المتوقع أن يكون لذلك أثر بالغ على الأسر تحت خط الفقر والقريبة من خط الفقر القومى. وللتخفيف من حدة الآثار الجانبية لهذه الاصلاحات اعتزمت الحكومة تصميم شبكات أمان اجتماعى فعالة تستهدف دعم الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية والتى تأثرت سلبا من جراء هذه الاصلاحات. وتتمثل أهم التدابير التى تم اتخاذها فى تطوير برنامج الدعم الغذائى من خلال تفعيل مشروع بطاقة الأسرة الذكية الذى تم تطبيقه فى فبراير 2014 لتطوير نظام الاستهداف بهدف احكام الرقابة وضمان توجيه الدعم للمستحقين. إلى جانب اطلاق برنامج تكافل وكرامة فى يناير 2015 كأحد أهم برامج التحويلات النقدية المشروطة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (www.moss.gov.eg).

وتهدف الدراسة إلى التعرف على سمات برنامج دعم الغذاء الحالى فى مصر وتقييم كفاءة نظام الاستهداف للمستحقين من برنامج دعم الغذاء. حيث تقتضى كفاءة تحقيق الأهداف المرجوة من دعم الغذاء تطوير نظم الاستهداف لتحديد الفئات المستحقة للدعم. ويمكن تقييم كفاءة الاستهداف من خلال تحقيقه أكبر تغطية للمستحقين للدعم من الفقراء وأقل قدر من تسرب المنافع إلى غير الفقراء.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى باعتباره اسلوب تحليل مرتكز على معرفة ومعلومات كافية حول الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها وتحليلها للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية. وتستند الدراسة على بيانات مسح الدخل والانفاق والاستهلاك الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وتنقسم الورقة البحثية بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى خمسة أجزاء رئيسية، الجزء الأول يتناول الدعم كأحد آليات الحماية الاجتماعية فى أدبيات الفكر الاقتصادى، والثانى يعرض مناهج وآليات الاستهداف لنظم الدعم ، والثالث يتناول هيكل نظام الدعم فى مصر، والجزء الرابع يستعرض تطور نظام دعم الغذاء فى مصر، أما الجزء الأخير فيختص بتحليل كفاءة الاستهداف لنظام دعم الغذاء الحالى.

جدول (1): تطور مؤشرات الفقر وتفاوت توزيع الدخل فى مصر

السنوات	نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومى %	نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع %	معامل جينى
2000/1999	16.7	2.9	32.76
2005/2004	19.6	3.6	31.85
2009/2008	21.6	6.1	31.10
2011/2010	25.2	4.8	31.52
2013/2012	26.3	4.4	29.82
2015	27.8	5.3	31.82
2018/2017	32.5	6.2	0.29

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، يونيو 2019.

2. الدعم كأحد آليات الحماية الاجتماعية فى أدبيات الفكر الاقتصادى

ترسخ الاعتقاد في الفكر الاقتصادي خلال الفترة من الخمسينات حتى السبعينات بنظرية أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادى Trickle-down effect of growth أى أن النمو يؤدى إلى خفض الفقر، حيث يتيح النمو الفرص الاقتصادية للفئات الأكثر فقرا لتحسين مستويات معيشتهم، أي ينتقل تأثير

النمو على الفقر من خلال آليات معينة كتوفير فرص العمل وتطوير بيئة وأوضاع سوق العمل، بالإضافة لزيادة مخصصات الخدمات في الموازنة العامة للدولة (كالتعليم والصحة والبنية الأساسية وغيرها). وبالتالي يؤول ذلك في النهاية إلى الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة خاصة للفئات الأكثر فقرا (Kristel, 2014, p. 1).

ومنذ أواخر السبعينات من القرن الماضى، بدأ الاتجاه العالمى لتطبيق السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في اطار اتفاقيات تثبيت وتكيف هيكلى بإشراف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتى شاع تسميتها (برامج الإصلاح الاقتصادى)، واتجهت العديد من دول العالم إلى تبنى هذه البرامج وساد تطبيقها خلال فترة الثمانينات والتسعينات. وهذه البرامج قائمة بالأساس على التحول نحو سيطرة آليات السوق على عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد القومى. ويرتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي بما يعرف بإجماع واشنطن (Washington Consensus).

ونتج عن تبنى هذه السياسات مشكلات عديدة في الدول النامية أهمها ارتفاع معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخول، انتشار الفساد، الاحتكار، ضعف كفاءة توفير السلع والخدمات العامة. بناء على ذلك شرعت المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) في صياغة اجماع واشنطن المعدل، حيث يشمل إضافة عناصر جديدة تؤكد على دور الدولة في الاقتصاد (خطاب،2010، الصفحات 28-30).

ونتيجة للآثار الجانبية لتطبيق تلك السياسات الاقتصادية والتى من أهمها ارتفاع معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخول تدخلت الدولة لحماية المضارين من هذه الآثار باللجوء إلى شبكات الحماية الاجتماعية والتى يطلق عليها أيضا شبكات الأمان الاجتماعى. وقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن 29% من سكان العالم يتمتعون بفرص الوصول إلى أنظمة الضمان الاجتماعى الشاملة، فى حين تبلغ نسبة المشمولين جزئيا بالحماية وغير المشمولين بالحماية على الاطلاق 71% (5.2 مليار نسمة)، ويؤكد

التقرير على ضرورة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية خاصة فى البلدان متوسطة الدخل (منظمة العمل الدولية، 2014، صفحة 3).

كما أشار تقرير البنك الدولى إلى أن 1.9 مليار شخص يستفيدون من برامج شبكات الحماية الاجتماعية ومن أهمها برامج التحويلات النقدية والتغذية المدرسية. وتصل نسبة الانفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعى من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول منخفضة الدخل إلى 1.5% بينما متوسطة الدخل الأقل 1.6% والأعلى 1.9% وترتفع لنحو 1.9% بالنسبة للدول مرتفعة الدخل (World Bank, 2015, P. 21).

3. مناهج وآليات الاستهداف لنظم الدعم

3. 1 هناك منهجين رئيسيين للاستهداف:

منهج الاستهداف العام : Broad Targeting

يهدف هذا المنهج إلى استهداف وتخصيص الدولة موارد مالية لقطاعات محددة يمكن للفئات الفقيرة الاستفادة منها وتمثل أهمية لهذه الفئات، كالانفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة وغيرها.

منهج الاستهداف ذو النطاق الضيق: Narrow Targeting

يتم من خلال هذا المنهج تحديد الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية وتوجيه برامج الدعم للفئات المحددة (كالتحويلات النقدية، الدعم العينى، برامج الأشغال العامة). (World Bank, 1998, pp. 232-237)

3. 2 وتنقسم آليات الاستهداف إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

الآلية الأولى: الاستهداف عن طريق تقييم الأسرة أو الفرد (Targeting poor individuals or households):

وفقا لهذه الآلية تُحدد أهلية الفرد أو الأسرة لاستحقاق المساعدات الاجتماعية بناء على معيار أو مؤشر محدد، وتتضمن هذه الآلية طريقتين، الأولى وهى الاستهداف المباشر، حيث يكون المعيار الذى يتم بناء

عليه الاستهداف مباشرا كمستوى الدخل أو الاستهلاك وتسمى هذه الطريقة باختبار سبل المعيشة means testing (Lavalleé et al., 2010, pp. 11-12).

وبالرغم من التكلفة المرتفعة لهذه الطريقة إلا أنها تتميز بالدقة، إذ تقلل نسبة التسرب لغير الفقراء ونسبة عدم التغطية للفقراء. أما الطريقة الثانية فيتم من خلالها الاستهداف باستخدام اختبار سبل المعيشة البديلة proxy means testing حيث يتم الاعتماد على متغيرات غير مباشرة تعكس الظروف المعيشية للأسرة ومن خلال هذه المتغيرات تُحدد درجة لكل أسرة وطبقا لها يتم ترتيب الأسر من الأفقر إلى الأغنى، وتتميز هذه الطريقة بانخفاض التكلفة ولكنها أقل دقة بالمقارنة بالطريقة المباشرة (Bigman and Fofack, 2000, pp. 15-19).

الآلية الثانية: الاستهداف الفئوى (Categorical targeting):

تهدف الحكومة من خلال آلية الاستهداف الفئوى تقديم برامج عامة لخفض الفقر سواء فى مناطق جغرافية معينة تتصف بمعدلات الفقر المرتفعة، ويطلق على هذه الطريقة بالاستهداف الجغرافى وهى الأكثر شيوعا (Bigman and Fofack, 2000, pp. 21-23)، أو تقديم البرامج الاجتماعية لفئات محددة من السكان تعانى بدرجة أكبر من الفقر (ككبار السن، المرأة، ذوى الاحتياجات الخاصة). ويتميز الاستهداف الفئوى بسهولة تطبيقه من الناحية الادارية وانخفاض التكلفة إلا أنه غير كفء (Lavalleé et al., 2010, pp. 13-14).

الآلية الثالثة: الاستهداف الذاتى (Self-targeting):

تقوم هذه الآلية على أساس تصميم برامج اجتماعية تحفز مشاركة الأفراد الأكثر استحقاقا لهذه البرامج كبديل عن فرض قيود أو شروط محددة للاستحقاق وتتضمن:

- برامج التشغيل الحكومية المؤقتة (Workfare programs): منها برامج الأشغال العامة (Public works) والتى لا يعمل بها إلا من ليس لديهم فرصة عمل بديلة لأنها تقدم أجور

منخفضة لضمان مشاركة الأفرد الفقراء بها، وتسهم هذه البرامج فى تشجيع الأفراد على المشاركة فى المجتمع والمساهمة فى مشروعات التنمية القومية.

- الاستهداف من خلال تقديم سلع وخدمات مدعمة منخفضة الجودة وتتطلب وقتا للحصول عليها (Targeting by quality differentiation and time work).
- الاستهداف من خلال الكمية المستهلكة، حيث يتم تسعير بعض الخدمات بنظام التعريفة المتصاعدة وفقا لشرائح الاستهلاك وتُدعم الشرائح الأدنى استهلاكا كما هو مطبق فى نظم تسعير خدمات الكهرباء والمياه فى بعض الدول.

و عامة تتسم آلية الاستهداف الذاتى بانخفاض تكلفة تطبيقها (Lavalleé et al., 2010, pp. 17-20).

4. هيكل نظام الدعم فى مصر

أولا: الدعم السلعى

1- دعم الطاقة:

يتضمن دعم الطاقة فى مصر كل من دعم المواد البترولية ودعم الكهرباء، ويمثل البند الأكبر من إجمالى الدعم فى مصر. فقد بلغ فى السنة المالية 2014/2013 نحو 139.460 مليار جنيه تمثل 61.01% من إجمالى الدعم. وفى يوليو 2014 بدأت الحكومة المصرية فى الخفض التدريجى لدعم الطاقة وقد انخفض فى السنة المالية 2016/2015 إلى 79.528 مليار جنيه (39.6% من إجمالى الدعم). ونتيجة لقرار تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فمن المتوقع أن يصل دعم الطاقة فى مشروع الموازنة للسنة المالية 2019/2018 نحو 105.075 مليار جنيه (31.6% من إجمال الدعم). (وزارة المالية، 2017؛ 2018)

2- الدعم الغذائى:

يتكون نظام الدعم الغذائى فى مصر من مكونين وهما دعم رغيف الخبز البلدى ودعم السلع الغذائية المتاحة بالبطاقات التموينية. ويشكل نظام الدعم الغذائى ثانى أهم البنود الرئيسية بالانفاق العام، ويعتبر

من أنواع الدعم الظاهرى المباشر[1]. وقد ارتفعت قيمة الموارد المالية المخصصة لدعم الغذاء من 35.493 مليار جنيه (15.5% من إجمالى الدعم) عام 2014/2013 إلى 47.535 مليار جنيه (17.2%) عام 2017/2016. ومن المتوقع أن تصل إلى 86.175 مليار جنيه بمشروع الموازنة العامة لسنة 2019/2018 (25.9%). (وزارة المالية، 2017؛ 2018)

3- بنود أخرى للدعم السلعى:

تشمل أنواع الدعم السلعى الأخرى دعم المزارعين، الأدوية وألبان الأطفال، دعم شركات المياه، ويقدر اجمالى الدعم لهذه البنود مجتمعة بنحو 1.663 مليار جنيه فى السنة المالية 2014/2013، ومن المتوقع أن تزيد إلى 3.065 مليار جنيه فى 2019/2018. (وزارة المالية، 2017؛ 2018)

ثانيا: الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية

1- دعم نقل الركاب:

بلغت تقديرات دعم نقل الركاب حوالى 3.200 مليار جنيه بموازنة السنة المالية 2019/2018 مقارنة بنحو 2.414 مليار جنيه فى السنة المالية 2014/2013. ويشمل دعم نقل الركاب بالقاهرة والاسكندرية، دعم اشتراكات الطلبة (السكك الحديدية)، دعم اشتراكات الطلبة (مترو الانفاق)، دعم الخطوط غير الاقتصادية (السكك الحديدية). (وزارة المالية، 2017؛ 2018)

2- دعم التأمين الصحى:

بلغ الدعم الموجه للتأمين الصحى نحو 538 مليون جنيه فى السنة المالية 2014/2013 وارتفع لنحو 2.341 مليار جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية 2019/2018. ويشمل التأمين الصحى على

[1] الدعم الظاهرى هو الذى يتم تسجيله بصورة صريحة فى جانب النفقات بالموازنة العامة للدولة، وهو إما دعم مباشر مثل الدعم النقدى والدعم الغذائى والضمان الاجتماعى، أو دعم غير مباشر من خلال تقديم خدمات مدعمة كالصحة والتعليم والمواصلات. بينما الدعم الضمنى فيقصد به الفرق بين السعر المحلى للسلعة المدعمة القابلة للتصدير وسعرها العالمى أو الفرق بين سعر السلعة المدعمة وتكلفة انتاجها مثل دعم المواد البترولية ودعم الكهرباء (حلمى، 2005، الصفحات 2-3).

الطلاب، المرأة المعيلة، الأطفال دون السن المدرسى، غير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعى، والتأمين الصحى على الفلاحين. (وزارة المالية، 2017؛ 2018)

3- مخصصات الأمان الاجتماعى والمنح والمساعدات:

يصل إجمالى مخصصات الأمن الاجتماعى والمنح والمساعدات فى موازنة عام 2016/2015 إلى 61.725 مليار جنيه ومن المتوقع أن ترتفع إلى 101.387 مليار جنيه فى مشروع الموازنة لعام 2019/2018. وتشمل البنود الرئيسية بتلك المخصصات التالى:

- معاشات الضمان الاجتماعى والمساهمات فى صناديق المعاشات.
- المنح والمساعدات الاجتماعية[2].
- برنامج تكافل[3] وكرامة[4].

ثالثا: دعم مجالات التنمية والأنشطة الاقتصادية

بلغ حجم الدعم الموجه لمجالات التنمية المختلفة نحو 1.025 مليار جنيه فى عام 2014/2013 وارتفع إلى 2.516 مليار جنيه فى 2016/2015، وترجع تلك الزيادة بصفة رئيسية لزيادة الدعم الموجه لاسكان محدودى الدخل والذى بلغ 2 مليار جنيه.

---

[2] تم اصدار قانون الضمان الاجتماعى رقم 137 لسنة 2010 وبمقتضاه تقدم وزارة التضامن الاجتماعى حزمة من برامج المساعدات النقدية الشهرية للأسر الفقيرة وفقا لضوابط ومعايير يحددها القانون وتقدم الوزارة مساعدات استثنائية لفئات محددة (لتحمل أعباء مصروفات التعليم) بالإضافة الى المنح التى تصرف فى حالة الكوارث والنكبات الخاصة والعامة. (وزارة المالية، 2017)

[3] فى يناير 2015 تم اطلاق برامج تكافل وكرامة، ويستهدف برنامج تكافل الأسر التى تعانى فقرا شديدا وتحتاج لدعم نقدى على أن يكون لديها أطفال فى الفئة العمرية حتى 18 سنة. ويحدد البرنامج قيمة مالية تبلغ 325 جنيه شهريا للأسرة بالاضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (الابتدائى والاعدادى والثانوى) من 60-100 جنيه شهريا. وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج نحو 1.2 مليون بإجمالى 3.9 مليار جنيه فى عام 2016. (وزارة المالية، 2017)

[4] بينما يستهدف برنامج كرامة الفئات التى تعانى الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن 65 سنة فأكثر أو من لديه عجز كلى أو اعاقة تمنع عن العمل. ويحدد البرنامج قيمة 350 جنيه للفرد بحد أقصى 3 أفراد للأسرة الواحدة. وبلغ عدد المستفيدين من برنامج كرامة 82.1 ألف مستفيد بتكلفة تقدر بنحو 186 مليون جنيه فى عام 2016. ومن المستهدف أن يصل إجمالى الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة إلى 1.7 مليون أسرة بحلول عام 2018/2017. (وزارة المالية، 2017)

بينما يقدر دعم الأنشطة الاقتصادية 7.096 مليار جنيه فى عام 2014/2013، ومن المقدر أن يصل إلى 12.843 مليار جنيه فى مشروع موازنة 2019/2018. ويشمل دعم مجالات التنمية دعم تنمية الصعيد، دعم فائدة القروض الميسرة، دعم اسكان محدودى الدخل، صندوق مركبات النقل السريع، والتدريب. بينما يشمل دعم الأنشطة الاقتصادية دعم المناطق الصناعية، دعم تنشيط الصادرات، دعم الانتاج الحربى، صندوق دعم نشاط التمويل العقارى، برنامج توصيل الغاز الطبيعى إلى المنازل، مبادرة حوض النيل، جهاز تنمية التجارة الداخلية وبنود أخرى. (وزارة المالية، 2017؛2018)

5. تطور نظام دعم الغذاء فى مصر:

المرحلة الأولى: يعود نظام تقديم الدعم الغذائى في مصر إلى الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، فقد اتجهت الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا وقامت باتاحته للمستهلكين بأسعار منخفضة بالمنافذ الحكومية. وكان الهدف الرئيسى هو تخفيف حدة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية فى هذه الفترة.

وفى عام 1941 وفى ضوء التضخم المرتفع السائد في أوقات الحرب العالمية الثانية ونقص الأغذية، قامت الحكومة المصرية بتطبيق نظام دعم غذائي يستهدف جميع المواطنين. وكان يهدف إلى إتاحة بعض السلع الضرورية بنظام الحصص باستخدام البطاقات التموينية وشملت الكيروسين والمنسوجات، ثم توسعت لتشمل السكر وزيت الطعام والشاى والسمن (Ali and Adams, 1996, p.1778). وظل نظام دعم الغذاء فى مصر حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتقدر تكلفة دعم الغذاء بنحو 1 مليون جنيه فى عام 1941 ولم تتعدى بضعة ملايين بحلول نهاية الخمسينات (Abdalla and Al-Shawarby, 2018, p. 115)

المرحلة الثانية: وشهدت الفترة منذ منتصف الخمسينات تدخل الدولة في الانتاج والتسعير والتوزيع للسلع الزراعية، وكان الغرض الأساسى من تطبيق نظام الدعم الغذائى هو تحقيق العدالة الاجتماعية. واستمرت تلك السياسات حتى عام 1987 مع بداية تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى.

وفى منتصف الستينات شملت بطاقات التموين عدد قليل من السلع، وتوسع نظام الدعم المقدم في بطاقة التموين في فترة السبعينات ليشمل 18 سلعة وارتفع لنحو 20 سلعة في أواخر السبعينات. وبلغت تكلفة نظام دعم الغذاء نحو 9 مليون جنيه فى عام 1960 وارتفعت إلى 12 مليون جنيه فى عام 1970 بما يمثل 0.4% من الناتج المحلى (Alderman et al., 1982, pp. 13-17). وترجع هذه الزيادة فى قيمة دعم الغذاء إلى التوسع فى نظام التحكم فى أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى الزيادة فى الاستهلاك المحلى الناتجة عن ارتفاع معدل نمو السكان وارتفاع الدخول بعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى.(Abdalla and Al-Shawarby, 2018, p. 116)

المرحلة الثالثة: ونتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفعت تكلفة الواردات الغذائية، حيث أصبحت مصر مستوردا رئيسيا للقمح وبعض السلع الزراعية فى ضوء انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى منها مع الزيادة فى الاستهلاك المحلى. وآل ذلك إلى ارتفاع تكلفة دعم الغذاء، حيث قدرت بحوالى 33 مليون جنيه فى عام 1971 (1% من الناتج المحلى) وارتفعت إلى 424 مليون جنيه فى عام 1975(8.1% من الناتج المحلى).

ولهذا قامت الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى عام 1976 على تحديد شروط بدء برنامج الاصلاح الاقتصادى بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة. واتخذت الحكومة المصرية عدد من الاجراءات فى يناير 1977 لخفض دعم بعض السلع الغذائية ومنتجات الطاقة، ولكنها ما لبثت أن تم إلغائها فى أعقاب الاحتجاجات المعارضة لهذه الاجراءات. ومنذ ذلك الحين بدأت الحكومة فى تطبيق نهج محافظ وتدريجى لاصلاح نظام الدعم فى مصر (العيسوى، 2007، صفحة 367).

المرحلة الرابعة: وبدأت الحكومة المصرية فى اتخاذ عدد من الإجراءات في عام 1982 والتي كان نتيجة تطبيقها انخفاض حجم الدعم الغذائي من 6 مليار جنيه عام 1982/81 إلى 2,5 مليار جنيه عام 1997/96 (بالأسعار الثابتة لعام 1992/91). وتضمنت بعض هذه الإجراءات خفض عدد السلع

المدعمة[5] ، بالإضافة إلى تقديم هذه السلع بجودة منخفضة، خفض وزن رغيف الخبز البلدى المدعم وتغيير مقادير مكوناته، رفع الأسعار تدريجيا، وتوقف تسجيل المواليد الجدد بدءا من عام 1989.

وقد قام وزير التجارة التموين فى عام 1994/93 بتقسيم المستفيدين من البطاقات التموينية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وتشمل البطاقات الخضراء وهى مدعمة بالكامل وتستهدف فئات محددة (وتشمل موظفى القطاع الحكومى والعام وأصحاب المعاشات، العمالة غير المنتظمة والعاملين المؤقتين والموسميين بالزراعة، أصحاب معاش الضمان الاجتماعى ومعاش السادات، أرامل ومطلقات الفئات السابقة، بالاضافة إلى من يثبت استحقاقه للدعم). والمجموعة الثانية وتضم البطاقات الحمراء وتستحق دعما جزئيا. وفى عام 1999 وصل عدد حاملى البطاقات الخضراء 8.37 مليون أسرة بما يوازى 36.2 مليون فرد بينما بلغ عدد حاملى البطاقات الحمراء 1.6 مليون أسرة تعادل 6.8 مليون فرد (Ahmed et al., 2001, pp. 7-10).

المرحلة الخامسة: ولكن مع ارتفاع معدلات التضخم بعد انخفاض قيمة الجنيه المصرى عام 2003 اضطرت الحكومة لزيادة عدد السلع المدعمة وعدد المستفيدين، حيث زاد عدد الأفراد المقيدين على بطاقات التموين من 38.3 مليون فرد فى عام 2007 إلى 57.7 مليون فرد عام 2008 بعد إضافة المواليد الجدد (المواليد بدءا من عام 1988)، بالإضافة إلى تحويل جميع بطاقات الدعم الجزئى وعددها 2.3 مليون بطاقة إلى بطاقات دعم كلى، كذلك استخراج 100 ألف بطاقة تموينية لأصحاب معاشات الضمان الاجتماعى يستفيد منها 200 ألف فرد وكان المستهدف الوصول إلى مليون فرد. وفى عام 2010 بلغ إجمالى عدد الأفراد المقيدين ببطاقات التموين 63.4 مليون فرد. وكان لذلك الأثر الأكبر على ارتفاع تكلفة دعم السلع (متضمنة دعم السلع الغذائية) فى مصر والذى وصل لنحو 8.1% من الناتج المحلى فى عام 2013/2012(Abdalla and Al-Shawarby, 2018, pp. 125-126) .

[5] فى عام 1997/96 اقتصر الدعم على الخبز البلدى والدقيق البلدى والسكر وزيت الطعام.

المرحلة السادسة: وتوالت إجراءات الحكومة المصرية الهادفة لتطوير برنامج الدعم الغذائي كان أهمها مشروع بطاقة الأسرة الذكية، إذ تم تطبيقه فى فبراير 2014 والذى يهدف إلى احكام الرقابة وضمان توجيه الدعم لمستحقيه (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2016، ص 2).

وفقا لهذا النظام تحصل المخابز على دقيق القمح بسعر السوق، ويباع رغيف الخبز بالسعر المدعم، وتتحمل وزارة التموين الفرق بين التكلفة الحقيقية متضمنة الربح وسعر البيع المدعم. وساعد هذا النظام على وقف تسرب الدقيق المدعم للسوق السوداء.

وبالنسبة للبطاقات التموينية فقد نص الاعلان الوزارى رقم 215 لسنة 2014 على حصول كل شخص مسجل بالبطاقة على 15 جنيه بدون حد أقصى لعدد المستفيدين من كل أسرة ثم ارتفع إلى 21 جنيها للفرد فى نوفمبر 2016. وفى يونيو 2017 ارتفع دعم السلع التموينية للفرد إلى 50 جنيها إذا كانت الأسرة تتكون من 4 أفراد، أما إذا زاد عدد أفراد الأسرة على ذلك فسيرتفع الدعم للأشخاص الاضافيين إلى 25 جنيها فقط لكل فرد. وأتاح هذا النظام للأفراد حرية الاختيار من بين مجموعة أوسع من السلع الغذائية بدءا من 20 سلعة إلى 100 سلعة مختلفة غذائية وغير غذائية (كالمنظفات)، كما تختلف هذه السلع فى أحجامها وعلاماتها التجارية. وكان لذلك آثار هامة فى تحفيز الأنشطة التجارية من خلال السماح لمحلات البقالة ببيع سلع متنوعة.

كما سمح نظام البطاقة الذكية بما يعرف بفرق النقاط والتى يمكن من خلالها للمستهلك أن يقلل من شرائه لأرغفة الخبز المحددة له فى اليوم (5 أرغفة) ويحصل على 10 قروش لكل رغيف، ويستخدم رصيد النقاط فى شراء سلع غذائية أخرى (Abdalla and Al-Shawarby, 2018, pp. 120-127) .

ويقدر عدد الأفراد المستفيدين من دعم السلع التموينية فى مشروع موازنة 2019/2018 بنحو 69 مليون فرد (وزارة المالية، 2018).

6. تحليل كفاءة الاستهداف لنظام دعم الغذاء الحالى فى مصر

ركزت دراسات محدودة على تقييم كفاءة الاستهداف بنظام دعم الغذاء فى مصر ، وقد أشارت دراسة الليثى ومجدى (2011) إلى أن النظام الحالى لدعم الغذاء يفتقر إلى الاستهداف الصحيح للأفراد الأكثر

احتياجا، حيث يتبين من الإحصائيات عدم امتلاك جميع المستحقين من الفقراء لبطاقات التموين وتسرب الكثير من الدعم لغير الفقراء وهو ما يوضح قصور معايير الاستهداف الحالية.

كما أوضحت دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (نوفمبر 2016) أن 88.6% من الأسر المصرية يتم تغطيتها فى منظومة الدعم الجديدة، كما أن أكثر من 90% من الأسر تقع تحت مظلة منظومة الدعم الجديدة حتى الشريحة الثامنة للانفاق الاستهلاكى للأسرة وتقل النسبة مع زيادة المستوى المعيشى للأسرة لتصل إلى 77.4% فى شريحة الانفاق العليا (الشريحة العاشرة).

وأكدت دراسة مركز العقد الاجتماعى (2014) على أن تقليل نسبة تسرب دعم الغذاء لغير المستحقين لبطاقات التموين يعتبر أكثر سهولة بالمقارنة بتضمين كل المستحقين لنظام الدعم، حيث يكون تحديد غير المستحقين أيسر نسبيا من الوصول إلى الأسر المستحقة للدعم ومن ثم تقليل الفاقد فى منظومة الدعم الحالية. وتوصى الدراسة بضرورة الأخذ فى الاعتبار النطاق الجغرافى لعملية الاستهداف وإعداد نماذج منفصلة لأسر كل منطقة جغرافية على حدى.

ومن أحد المعايير التى تستخدم فى قياس مدى كفاءة النموذج المقدر فى استهداف الأسر الأكثر احتياجا هو قدرة النموذج على تحديد الفقراء وبالتالى تحديد المستحقين لدعم السلع (كفاءة الاستهداف). ويتم قياس كفاءة الاستهداف باستخدام معدل التسرب (نسبة الذين سيتم تغطيتهم فى ظل البرنامج الجديد وهم غير الفقراء أى غير المستحقين للدعم)، ومعدل عدم التغطية (نسبة الفقراء الذين لا يتم تغطيتهم فى ظل البرنامج الجديد).

وتشير البيانات بجدول (2) إلى أن 88.5 % من إجمالى الأسر فى مصر تمتلك بطاقة تموين، ويقدر نحو 80.2% من الأسر فى الحضر يمتلكون بطاقة تموين وترتفع هذه النسبة إلى 95.5% فى الريف طبقا لبيانات مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2017.

ويوضح جدول (3) نسبة الأسر التى تمتلك بطاقة تموين فى محافظات الجمهورية، إذ يتضح ارتفاع نسبة الأسر التى تمتلك بطاقة تموينية فى محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى حيث تزيد عن 90%،

بينما تنخفض فى المحافظات الحضرية خاصة محافظة القاهرة والتى تصل فيها نسبة الأسر التى تمتلك بطاقة تموينية إلى 66.6%.

جدول (2): نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقا لمحل الاقامة ولأقاليم الجمهورية

نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقا لمحل الاقامة		نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقا لأقاليم الجمهورية	
الريف	95.5	ريف وجه بحرى	96.3
		ريف وجه قبلى	94.3
		محافظات الحدود	91.4
الحضر	80.2	حضر وجه بحرى	89.9
		حضر وجه قبلى	85
		المحافظات الحضرية	71.4
إجمالى الجمهورية	88.5		

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، يونيو 2019.

جدول (3): نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقا لمحافظات الجمهورية

المحافظة	نسبة الأسر التى تمتلك بطاقة التموين	المحافظة	نسبة الأسر التى تمتلك بطاقة التموين
الأقصر	97.4	قنا	93
الفيوم	97.3	دمياط	92.7
كفر الشيخ	97.1	سوهاج	92.2
المنوفية	96.9	محافظات الحدود	91.4
أسوان	96.6	القليوبية	90.8
الغربية	96.3	الجيزة	90.7
الاسماعيلية	94.8	بورسعيد	89.2

الدقهلية	94.3	السويس	86.1
الشرقية	94.1	بنى سويف	82.7
المنيا	94.1	الاسكندرية	73.1
أسيوط	94	القاهرة	66.6

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، يونيو 2019.

وتوضح بيانات جدول (4) تحسن نظام الاستهداف فى نسبة تغطية الفقراء المستحقين لدعم الغذاء، إذ انخفضت نسبة الأفراد الفقراء الذين لا يمتلكون بطاقة تموين من 16.2% عام 2009/2008 إلى 5.5% عام 2015. فى الجانب الآخر لم يحدث تحسن فى خفض تسرب الدعم لغير المستحقين، حيث ارتفعت نسبة تسرب الدعم إلى الأفراد غير الفقراء من 68.2% عام 2009/2008 إلى 87% عام 2015.

جدول (4): مؤشرات كفاءة الاستهداف لدعم السلع التموينية

	مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2009/2008	**مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2015**
نسبة التسرب	68.2	87
نسبة عدم التغطية	16.2	5.5

المصدر: هبة الليثى، دينا مجدى أرمانيوس، استهداف الفقراء فى مصر: اختبار سبل المعيشة البديلة (بالتطبيق على البطاقات التموينية)، مركز العقد الاجتماعى، القاهرة، 2011. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، خصائص الأسر الفقيرة فى مصر 2015، ديسمبر 2016.

ويوضح جدول (5) بالعمود الأول متوسط الاستهلاك الفعلى السنوى للأسرة وفقا لشرائح الانفاق العشرية، وتعنى شرائح الانفاق العشرية توزيع الأفراد على عشر شرائح إنفاقية متساوية فى عدد الأفراد، وكل شريحة تضم 10% من إجمالى الأفراد وذلك بعد ترتيبهم تصاعديا طبقا لقيمة الانفاق السنوى للفرد بحيث تضم الشريحة الأولى أقل الأسر انفاقا (أقل من 10% انفاقا) والعاشرة أكثر الأسر انفاقا (من 90 – 100%).

ويبين العمود الثالث بجدول (5) خط الفقر السنوى للأسرة والذى يساوى حاصل ضرب متوسط حجم الأسرة فى كل شريحة وخط الفقر السنوى للفرد والمقدر بنحو 8827 جنيه طبقا لبيانات مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2017.

ونلاحظ من البيانات المتاحة بجدول (5) أن الأسر فى العشير الأول والثانى والثالث تقع تحت خط الفقر السنوى، حيث إن متوسط الاستهلاك الفعلى السنوى لهذه الأسر يقل عن خط الفقر السنوى للأسرة، ونجد أن هناك عدم تغطية كاملة لتلك الأسر بدعم الغذاء ، إذ تصل نسبة عدم التغطية (عدم امتلاك بطاقة تموينية) بهذه الشرائح الثلاث إلى 8.3%، 6.6%، 8% على الترتيب.

أما الأسر بالعشير الرابع والخامس نجد أنها تقترب من خط الفقر، حيث يزيد متوسط استهلاكها الفعلى السنوى بنسبة منخفضة عن خط الفقر السنوى، وتبلغ نسبة الأسر التى تمتلك بطاقة تموينية بهذه الشرائح نحو 91% ، 92% على التوالى.

على الجانب الآخر يتبين تسرب نسبة كبيرة من دعم الغذاء لشرائح الانفاق العليا، فالأسر بالعشير التاسع والعاش يزيد متوسط استهلاكها الفعلى السنوى بنسبة كبيرة عن خط الفقر السنوى، وبالرغم من هذا تمتلك 86% من الأسر بالعشير التاسع بطاقة تموينية، وتحوز 77.5% من الأسر بالعشير العاشر بطاقة تموينية.

جدول (5): تغطية بطاقات التموين للأسر وفقا لشرائح الانفاق العشرية

	متوسط الاستهلاك الفعلى السنوى للأسرة وفقا لشرائح الانفاق العشرية	متوسط حجم الأسر فى كل شريحة	خط الفقر السنوى للأسرة = خط الفقر السنوى للفرد * متوسط حجم الأسرة فى كل شريحة	نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقا لشرائح الانفاق العشرية
العشير الأول	32.4	6.1	53.8	91.7
العشير الثانى	39.1	5.5	48.5	93.4
العشير الثالث	41.8	5.2	45.9	92

العشير الرابع	44.7	4.8	42.4	91
العشير الخامس	47.3	4.8	42.4	92
العشير السادس	49.3	4.4	38.8	91.6
العشير السابع	51.1	4	35.3	90.4
العشير الثامن	53	3.6	31.8	89.2
العشير التاسع	57.2	3.2	28.2	86.4
العشير العاشر	79.8	2.7	23.8	77.5

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، يونيو 2019.

7. خاتمة:

تمثل سياسات الحماية الاجتماعية عنصر ضرورى بجانب سياسات الاصلاح الاقتصادى، ومن بين الأدوات المختلفة لسياسات الحماية الاجتماعية يعتبر دعم الفقراء بالسلع الغذائية الضرورية ركنا هاما فى هذه السياسات. لذلك تتضح أهمية الدراسة فى تحليل كفاءة الاستهداف بنظام دعم الغذاء فى مصر بهدف تحقيق الأهدف الرئيسية لدعم الغذاء وترشيد موارد الدولة. وتشير نتائج الدراسة إلى انخفاض كفاءة الاستهداف بنظام دعم الغذاء الحالى فى مصر ، إذ تستهدف الحكومة المصرية بنظام دعم السلع التموينية توفير السلع الغذائية الأساسية لمحدودى الدخل. فبالرغم من التحسن فى مؤشرات تغطية الفقراء بدعم الغذاء طبقا لبيانات مسح الدخل والانفاق لعام 2015 مقارنة بعام 2009/2008 إلا أنه ارتفعت نسبة تسرب الدعم لغير المستحقين.

ووفقا للبيانات الأحدث لمسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2017، يتضح عدم التغطية الكاملة للفئات المستحقة للدعم من الأسر بشرائح الانفاق تحت خط الفقر (العشير الأول والثانى والثالث)، بينما ترتفع نسبة تسرب دعم الغذاء للأسر بشرائح الانفاق العليا والتى يزيد انفاقها السنوى بدرجة كبيرة عن خط الفقر السنوى. ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى عدم كفاءة معايير الاستهداف التى يتم بناءا عليها تحديد مدى استحقاق الأسرة للحصول على بطاقة تموينية.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بقصور معايير الاستهداف بنظام دعم الغذاء الحالى فى مصر، حيث تبين عدم التغطية الكاملة للمستحقين لدعم الغذاء من الفقراء، كما ترتفع نسبة تسرب دعم الغذاء لغير المستحقين.

وقد ركزت الدراسة على تحليل كفاءة نظام دعم الغذاء فى مصر وفقا للبيانات المتاحة من مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2017. ويمكن للدراسات المستقبلية تقييم مدى التحسن فى كفاءة الاستهداف لنظام دعم الغذاء فى مصر بالاعتماد على بيانات لفترة أحدث، خاصة فى ضوء قيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بوضع معايير بصفة دورية لاستبعاد غير المستحقين للدعم.

8. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

ابراهيم العيسوى. (2007). *الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل*. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

أمنية حلمى. (2005). *كفاءة وعدالة سياسة الدعم فى مصر*. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (105).

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (يونيو 2019). *أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، القاهرة*.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2015). *أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2015*، القاهرة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (نوفمبر 2016). *دراسة منظومة الدعم الغذائى*. القاهرة.

عبد الله شحاتة خطاب. (2010). *دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، في "دور الدولة في اقتصاد مختلط"*، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ص 28-30.

مركز العقد الاجتماعى.(2014). تطوير منظومة الاستهداف لبطاقات السلع التموينية فى جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، القاهرة.

منظمة العمل الدولية. (2014). *التقرير العالمى للحماية الاجتماعية للفترة 2014 /2015 : ارساء الانتعاش الاقتصادى والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية*. جنيف: منظمة العمل الدولية.

الموقع الالكترونى لوزارة التضامن الاجتماعى www.moss.gov.eg

هبة الليثى، دينا مجدى. (2011). استهداف الفقراء فى مصر: اختبار سبل المعيشة البديلة (بالتطبيق على البطاقات التموينية)، مرصد عدالة التنمية، مركز العقد الاجتماعى، مجلس الوزراء، القاهرة.

وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى. (2017/2016). *تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال الربع الرابع والعام المالى 2016/ 2017*.

وزارة المالية. (2017). *البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017*. القاهرة.

وزارة المالية. (2018). *البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019/2018*. القاهرة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Abdalla, M. and Al-Shawarby, S. (2018). *The Tamween Food Subsidy System in Egypt: Evolution and Recent Implementation Reforms*. In (The 1.5 Bilion People Question: Food, Vouchers, or Cash Transfers). World Bank, Washington DC.

Abdel-Khalek, G. (2001). *Stabilization and Adjustment in Egypt: reform or de-industralization?* Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Ahmed, A., Bouis, E., Gutnar, T., and Lofgran, H. (2001). *The Egyptian Food Subsidy System: Structure, Performance, and options for Reform*.

Research Report 119, Washington DC: International Food Policy Research Institute.

Alderman, H., J. von Braun, and S. A. Sakr. (1982). *Egypt's food subsidy and rationing system: A description*. Research Report 34. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Ali, S. M., and R. H. Adams, Jr. (1996). *The Egyptian Food Subsidy System: Operation and effects on income distribution*. World Development, 24 (11), 1777–1791.

Badiane, O., M. Kherallah, and A. Abdel-Latif. (1998). *Evolution of wheat policy reform in Egypt and adjustment of local markets*. A report of the Food Security Research Project in Egypt, International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.

Bigman, D., & Fofack, H. (2000). *Geographical Targeting for Poverty Alleviation: Methodology and Applications.* Regional and Sectoral Studies. Washington D.C., World Bank.

Kristel, Danileen, .(January 2014). *Growth and Redistribution: Is there a trickle-down effect in the Philippines*. Discussion Paper Series No. 2014-02, Philippine Institute for Development Studies, p. 1.

Lavallee, E., Olivier, A., Pasquier, L., & Robilliard, A.-S. (2010). *Poverty Alleviation Policy Targeting: A review of Experiences in Developing Countries.* Institut de Recherche pour le Developpement, Universite Paris.

World Bank. (2015). *State of Social Safety Nets 2015.* Washington D.C.

World Bank. (August 1998). *Targeting Revisted.* World Bank Research Observer. Washington D.C.